

نشرة المدقق



أخبار الديوان

مقالات و أبحاث

معايير مهنية



اللقاء الرقابي العربي الخاص بـ
«الرقابة على الإستثمارات العامة»



الاجتماع النصفى لمشروع التوأمة



إضفاء لاس ملكية

إلى مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعادلة
ونزاهة تقع على عاتق الدولة. ولكن في الوقت نفسه، يتحمل كل
مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية.
أقول هذا لأنني أعرف من التجربة أن كل فرد يقبل ويبني
مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية، ولكن البعض يظنوا
أنهم الاستثناء الوحيد الذي يُعفى من تطبيق هذا المبدأ على أرض
الواقع. بغض النظر عن المكانة أو الرتبة أو العائلة، فإن مبدأ
سيادة القانون لا يمكن أن يمارس بانتقائية.

عبدالله الثاني ابن الحسين

١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٦

الورقة النقائنية الملكية السادسة

سيادة القانون أساس الدولة الحديثة

يتعاضم الإنجاز يوما فيوما بأداء ديوان المحاسبة الأردني والذي يضع نصب عينيه تحقيق أفضل الممارسات في أعمال الرقابة (الإدارية، المالية، الأداء والبيئة) وذلك بهدف الحفاظ على المال العام والوصول إلى مستويات متقدمة من الأداء والإنجاز.



ويتخلل هذه المسيرة النيرة عقد اللقاءات والمؤتمرات التي تثري عمل موظفي ديوان المحاسبة وتبادل الخبرات بين مؤسسات الرقابة العليا العربية والإقليمية والدولية ويعد عقد اللقاء العربي مؤخرًا باكورة هذه الأعمال حيث تم عرض التجربة الأردنية الفذة في الرقابة على الإستثمارات العامة وإلى أي مدى وصل ديوان المحاسبة الأردني في أداءه وإنجازه.

أما تعديلات قانون ديوان المحاسبة الأردني والتي جاءت لتلبية الطموح المنشود في الرقابة الإدارية والمالية والأداء والبيئة وتهدف إلى تطبيق معايير قياسية في الرقابة بكل حياد وشفافية تحقيقًا للأداء الأمثل بما يعزز الإستقلال المالي والإداري للديوان ويجعل من أعمال ومنجزات الديوان ذات صفة اعتبارية ويعزز الثقة في مخرجات أعمال الرقابة واعتبارها نهجًا سليمًا قويًا في ضبط المخالفات والحد منها والحفاظ على المال العام.

و تنفيذًا لذلك فإن التوقعات المستقبلية التي يعمل ديوان المحاسبة بكل جرأة واقتدار على تنفيذها من خلال الإدارة الحكيمة ممثلة بعطوفة رئيس ديوان المحاسبة هو التحول الرقمي في أداء أعمال الرقابة من خلال مشروع (TEAM MATE) و هو مشروع يؤسس إلى أتمتة أعمال الرقابة بكل نزاهة وحيادية ويمكن موظفي ديوان المحاسبة الأردني من ممارسة أعمالهم على أسس واضحة وسليمة حيث تم توزيع ٣٠٠ جهاز لابتوب على موظفي الديوان وعقد دورات تدريبية لإتباع منهجية التدقيق المبني على المخاطر باستخدام الملف المحوسب. و يعتبر مشروع التوأمة مع مؤسسة الرقابة العليا في بولندا (٢٠٢١-٢٠٢٣) خطوة في الإتجاه الصحيح والإستفادة من الخبرات الدولية وتبادل المعرفة لتنفيذ أعمال الرقابة بدءًا من التدقيق المبني على المخاطر , الملف المحوسب و توكيد الجودة .

وختامًا فإننا نؤكد بأن مسيرة الديوان مليئة بالتفاؤل والأمل بوجود إدارة عليا للديوان تتمتع بخبرات علمية وعملية تمكنه من تحقيق الممارسات المثلى للإنجاز المنشود بحيث أصبحت أعمال ديوان المحاسبة الأردني مثالا يحتذى به في الأعمال الرقابية عربيا و دوليا لما يتمتع به ديوان المحاسبة من قدر كبير من الإحترام نظرا للمخرجات و التقارير الرقابية التي تصدر بكل شفافية و المنهجية الحكيمة التي تتبعها إدارة الديوان في إدارة مهمات الرقابة المختلفة في المملكة الأردنية الهاشمية.

حفظ الله الوطن وقيادته و نتمنى لديوان المحاسبة الأردني دوام التوفيق.

مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمالية
مدير مديرية الشؤون القانونية

سامر مدانات

افتتاحية العدد

تحت مظلة المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة استضاف ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية اللقاء التدريبي حول «الرقابة على الإستثمارات العامة» والذي عقد في عمان خلال الفترة (٢٩/٥/٢٠٢٢ - ٢٠٢٢/٦/٢) استناداً للقرار الصادر عن الإجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و٢١/٣/٢٠٢٢ الذي اعتمد خلاله المجلس خطة العمل في مجال التدريب والبحث العلمي لسنة ٢٠٢٢. وبمشاركة سبعة عشر جهازاً رقابياً من الأجهزة الرقابية العربية، وقد تم اختيار هذا الموضوع نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به الحكومات وتزايد حجم الأموال والمشاريع التي تدار من قبل تلك الحكومات ضمن تنفيذ مشاريع الموازنة حيث تشكل نسبة عالية من مخصصات الموازنة العامة للدولة وأثر تلك المشاريع على الإقتصاد الوطني، ويهدف هذا اللقاء إلى بيان دور ومسؤوليات الأجهزة الرقابية بالرقابة على تنفيذ مشاريع الموازنة الإستثمارية للدولة، مما يحقق التنفيذ السليم لتلك المشاريع والحد من الهدر في الأموال العامة. وتركزت المحاور الرئيسية لهذا اللقاء التدريبي على:

- التعريف بالمفاهيم والأطر الرئيسية للإستثمارات العامة.
- الخطط الإستراتيجية لمشاريع الإستثمارات العامة في نطاق خطط التنمية المستدامة.
- حوكمة إدارة الإستثمارات العامة.
- تطبيقات حول تحديد وتقييم مخاطر الإستثمارات العامة.
- إجراءات الحد من مخاطر الإستثمارات العامة.
- تطبيقات تدقيق الإستثمارات العامة.
- تدقيق الإستثمارات المالية (الأسهم والسندات).
- محاسبة الإستثمارات العقارية وإجراءات تدقيقها وفقاً للمعايير المهنية.
- متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية.

كما أتاح هذا اللقاء فرصة تبادل الخبرات والأفكار من خلال عرض تجارب الأجهزة العربية الرقابية في مجال الرقابة على الإستثمارات العامة، والإستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال، مما أدى إلى تحقيق نجاح منقطع النظير من كافة المستويات سواء، من إدارة اللقاء، المدربين، حسن التنظيم، تفاعل المشاركين، المواد العلمية والتقييم المتميز من قبل ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، كما لا بد من الإشارة إلى الدعم اللامحدود من قبل إدارة الديوان ممثلة بعطوفة رئيس ديوان المحاسبة الأكرم وعطوفة الأمين العام لإنجاح هذا اللقاء. وختاماً نأمل أن يكون هذا اللقاء التدريبي قد حقق أهدافه المرجوة من إثراء علمي وعملي في مجال الرقابة على الإستثمارات العامة متمنياً التوفيق والنجاح للجميع.

رئيس هيئة التحرير

خلدون عواد أبونوار

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

خلدون أبو نوار
مدير مديرية الدراسات والتدريب

أعضاء هيئة التحرير

مقرر اللجنة

غادة السوطري
رئيس قسم الدراسات والأبحاث

حسن دندشلة
رئيس قسم التدريب

عطالله السطول
رئيس قسم الإعلام

أماني السايح
رئيس قسم الإستشارات القانونية

التصميم الجرافيكي

حسين الترك
مديرية تكنولوجيا المعلومات

الزملاء و الزميلات ...

نهنئكم بحلول

عيد الأضحى المبارك

أعاده الله عليكم بكل الخير

رئيس ديوان المحاسبة

عاصم حداد

Eid
MUBARAK

رؤيتنا

التميز الرقابي المهني المستدام لتعزيز المساءلة العامة

رسالتنا

المساهمة في تحسين استخدام و إدارة الموارد العامة للدولة،
لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال رقابة شاملة و مستقلة
على المال العام و المساهمة في الإرتقاء بكفاءة و فعالية و شفافية
ومساءلة الإدارة الحكومية

قيمنا

النزاهة ، الإستقلالية والموضوعية ، الكفاءة و العناية المهنية ،
الشفافية ، المساءلة ، السرية

في هذا العدد

٤ - ١ بداية الرحلة

- إضاءات ملكية
- كلمة العدد
- الإفتتاحية
- تهنئة عيد الأضحى المبارك
- الرؤيا و الرسالة و القيم

١٣ - ٥ أخبار الديوان

- عقد الدورة الخاصة بمشروع «إدارة التدقيق المحوسب»
- لقاء جمع حداد مع رؤساء أجهزة رقابية عربية
- استضاف ديوان المحاسبة اللقاء الرقابي العربي الخاص بـ «الرقابة على الإستثمارات العامة»
- حداد يشارك في ندوة عالمية للمحاسبة في السعودية
- عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية السادس والسبعين
- مواصلة أنشطة التوأمة الخاصة بالمحور الأول والثاني
- اجتماع «رقابي» أردني بولندي

٣٣ - ١٤ مقالات و أبحاث

- مفهوم الإستثمارات و أهميتها وأنواعها
- الخطط الاستراتيجية لمشاريع الاستثمارات العامة في نطاق خطط التنمية المستدامة
- الرقابة على الإستثمارات العامة
- محاسبة وتدقيق الاستثمارات المالية
- محاسبة الإستثمارات العقارية واجراءات تدقيقها وفقا للمعايير المهنية

٣٤ مصطلحات رقابية



عقد الدورة الخاصة بمشروع «إدارة التدقيق المحوسب»

ومن الجدير بالذكر أن الديوان قام بطرح عطاء المشروع مؤخراً، من خلال وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة، وتم شراء ٣٠١ رخصة لبرنامج إدارة ملف التدقيق، و٢٥ رخصة برنامج تحليل مالي، إضافة إلى ٣٥٠ جهاز حاسوب محمول لاستخدامها من قبل مدققي الديوان في عملية حوسبة ملفات التدقيق.

ويأتي هذا انسجاماً مع رؤى وتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله، باستخدام أدوات التحول الرقمي لمواكبة التطورات العالمية للتحول الرقمي في شتى المجالات، ورفع كفاءة الأداء الحكومي والإرتقاء به.

في التاسع من أيار الماضي، افتتح رئيس ديوان المحاسبة، عاصم حداد، الدورة الخاصة بمشروع إدارة التدقيق المحوسب، في فندق إنتركونتيننتال- عمان بحضور عدد من المدراء والمدققين المعنيين بتدريب المدربين والإدارة التنفيذية.

ويهدف المشروع إلى رفع مستويات العمليات والمخرجات الرقابية في ديوان المحاسبة من خلال ضبط وتعزيز مهام التدقيق المختلفة، وتوثيق كافة عمليات وأدلة التدقيق، إضافة لتحسين إدارة خطط التدقيق السنوية.

وتم تقسيم المشروع إلى ثلاثة مراحل كل مرحلة تضم مجموعة المديرية الفنية والمراقبات الميدانية بمختلف مستوياتها الوظيفية، وتشكيل فريق التنفيذ والمتابعة للمشروع ومن المتوقع تطبيق المشروع، في مطلع تموز المقبل.



لقاء جمع حداد مع رؤساء أجهزة رقابية عربية

تواجه العمل الرقابي وسبل حلها، وأهمية التركيز على تدقيق الإيرادات واستخدام أحدث التقنيات في إدارة ملف التدقيق.

ومن جهته، قدم القطاري شكره لديوان المحاسبة الأردني ودعمه المتواصل لمنظمة الأربوساي، والذي تجلّى باستضافة الديوان للقاء العربي الخاص بالرقابة على الإستثمارات العامة.

كما أشاد القاضي بدران بالخبرات الأردنية والمستوى الرقابي المتميز الذي يتمتع بها ديوان المحاسبة الأردني، متطلعاً لمزيد من التعاون الثنائي بين الجهازين الشقيقين.

ولفت جفال إلى التطور الذي يشهده ديوان المحاسبة في ظل إدارة «حداد»، الذي يتمتع بخبرات تدقيق ومهارات فنية متخصصة في مجال العمل الرقابي انعكست على أداء ديوان المحاسبة الأردني مؤخراً. وحضر اللقاء أمين عام ديوان المحاسبة إبراهيم المجالي، وكبار موظفي الديوان.

استقبل عطوفة رئيس ديوان المحاسبة، عاصم حداد في مكتبه، يوم ١٧ من أيار الماضي، معالي السيد نجيب القطاري الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، ومعالي القاضي محمد بدران رئيس ديوان المحاسبة في الجمهورية اللبنانية، وعطوفة جفال جفال مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني.

وأشاد حداد، بعلاقات التعاون بين الأجهزة العربية العليا للرقابة، مؤكداً تطلعه إلى تدشين مرحلة جديدة من الشراكة بينها تركز على تكثيف البرامج التدريبية المشتركة وتبادل الخبرات، مؤكداً اعتزازه بالعلاقات التي تجمع بين الأجهزة الشقيقة وسبل تعزيز التعاون في مجالات العمل الرقابي، والجهود المبذولة للإرتقاء بأداء المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة.

كما جرى خلال اللقاء مناقشة المراحل التي وصل إليها تطبيق أساس الإستحقاق والمعوقات التي

استضاف ديوان المحاسبة اللقاء الرقابي العربي الخاص بـ «الرقابة على الإستثمارات العامة»



«أن استضافة هذا اللقاء يأتي من الحرص على دعم أنشطة المنظمة، ومساهمة في تحسين وتطوير أساليب الرقابة المالية ومنهجياتها من الجانبين النظري والتطبيقي»

رئيس ديوان المحاسبة
عاصم حداد



«إن هذا اللقاء يشكل فرصة لتعزيز مهارات وقدرات المشاركين من الأردن والدول العربية الشقيقة في الرقابة على الإستثمارات العامة»

أمين عام ديوان المحاسبة
إبراهيم المجالي



«أوصى المشاركون في اللقاء للمنظمة بالعمل على إمكانية إعداد أدوات عمل لفائدة الأجهزة العليا للرقابة»

المشاركون

استضاف ديوان المحاسبة خلال الفترة من ٢٩ أيار إلى ٢ حزيران، اللقاء التدريبي العربي المتخصص حول «الرقابة على الإستثمارات العامة»، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي)، وبمشاركة ٣٤ متدرباً يمثلون ١٧ جهازاً رقابياً عربياً من: السعودية، الكويت، البحرين، قطر، سلطنة عمان، المغرب، موريتانيا، تونس، ليبيا، مصر، السودان، لبنان، العراق، فلسطين، اليمن، سوريا، بالإضافة إلى مشاركين من الأردن.

وجاء اللقاء في إطار تنفيذ خطة العمل لبرنامج اللقاءات العلمية والدورات التدريبية التي أقرها المجلس التنفيذي للأرابوساي في اجتماعه الثاني والستين، الذي عقد في قطر مؤخراً.

وحاضر في اللقاء الذي استمر خمسة أيام خبراء وفنيون متخصصون في مجال الإستثمارات العامة من داخل ديوان المحاسبة وخارجه، وقدموا موضوعات تهدف إلى تنمية مهارات المتدربين العلمية والعملية من خلال تعريفهم بمفهوم الإستثمار وأهميته وأنواعه والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بالإستثمارات العامة ومدى الإلتزام بها، إضافة إلى الخطط الإستراتيجية لمشاريع الإستثمارات العامة في نطاق خطط التنمية المستدامة.

كما تعرّف المشاركون على أهداف ومؤشرات قياس أداء الإستثمارات وحوكمة إدارتها، وتطبيقات لتحديد وتقييم مخاطر الإستثمارات وإجراءات الحد من هذه المخاطر من وجهة نظر المدققين، ولتحقيق أكبر قدر من الإستفادة العلمية وتغليب الجانب التطبيقي على النظري من خلال تطبيقات لتدقيق الإستثمارات العامة للأسهم والسندات والإستثمارات العقارية وإجراءات تدقيقها وفقاً للمعايير المهنية، ومتطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، واستعراض لتجربة ديوان المحاسبة الأردني وتجاربه الدول المشاركة في اللقاء.

العليا للرقابة على غرار دليل إرشادي حول موضوع «الرقابة على الإستثمارات العامة»، وإعداد دليل إجراءات مفصل لتقييم أطر (ترتيبات) الحوكمة في الجهات الخاضعة للرقابة مع ضرورة التوجيه بتطبيق قواعد الأخلاق والسلوك المهني والإلتزام بها للموظفين الذين يعملون في مجال الإستثمارات العامة، وإشهار الذمة المالية لهم عند تعيينهم في تلك الوظائف.

كما أوصى المشاركون بضرورة تطوير تقييم عمل وحدات التدقيق الداخلي في دوائر القطاع العام للعمل على تدقيق الإستثمارات العامة في تلك الجهات من خلال اتباع المعايير الدولية في هذا المجال، ووضع استراتيجية شاملة للإستثمارات العامة على المستوى الوطني، وتقييم الأطر التشريعية والترتيبية المتعلقة بالإستثمارات العامة من قبل الأجهزة بمناسبة إنجاز مهامها، والتوصية بمعالجة الثغرات والإشكاليات والإزدواجية في الأحكام الواردة بهذه الأطر.



إضافة إلى التوصية بالعمل على تنمية قدرات العاملين في الأجهزة العليا للرقابة بحيث يتم تفعيل وتنظيم خطط التدريب في مجالات المحاسبة والتدقيق بشكل عام والإستثمارات بكافة أنواعها بشكل خاص وقياس القيمة المضافة بشكل موثوق لتحقيق الفائدة المرجوة منها، وخاصة فيما يتعلق بزيادة إدراك وإلمام المدققين بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، وتبني الأجهزة العليا للرقابة في إبرام برامج الشهادات المهنية المتخصصة مثل، (CPA) و(CIA) و(CISA) و(IFRS) مع وضع الحوافز المناسبة لمن يحصل على تلك الشهادات.

وأكد رئيس ديوان المحاسبة عاصم حداد، أن استضافة هذا اللقاء يأتي من الحرص على دعم أنشطة المنظمة، ومساهمة في تحسين وتطوير أساليب الرقابة المالية ومنهجياتها من الجانبين النظري والتطبيقي، وفقا لخطة عمل الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في مجال التدريب والبحث العلمي.



من جانبه، شكر ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية السيد سامي نويصر ديوان المحاسبة الأردني على استضافة هذا اللقاء التدريبي لممثلي أجهزة الرقابة المالية والمحاسبة، ولفت نويصر أن هذا اللقاء حقق الغاية المرجوة منه بما يعود بالفائدة على المنظمة والأجهزة الرقابية الأعضاء، مشيدا بدور الخبراء في تقديم مادة علمية بأسلوب حديث ومتطور يعود بالفائدة على المشاركين وأجهزة الرقابة العربية.

وأوصى المشاركون في اللقاء للمنظمة بالعمل على إمكانية إعداد أدوات عمل لفائدة الأجهزة





حداد يشارك في ندوة عالمية للمحاسبة في السعودية

وشارك إلى جانب حداد في هذا المحور مدير قطاع السياسات العامة والأسواق المالية والجمارك بوزارة المالية في النمسا السيد هارلد ويغلين، ورئيس قسم المحاسبة وسياسات القطاع العام في كلية زهاو للإدارة والقانون في سويسرا البروفيسور اندريس بيرغمان، وعميد كلية شولك الأعمال في جامعة يورك بكندا البروفيسور كيريدان كانغارتنام، ورئيس المجموعة الإستشارية لمجلس المعايير الدولية للمحاسبة بالقطاع العام (IPSAS)، والشريك في إرنست ويونغ، ورئيس القطاع الدولي للمحاسبة بالقطاع العام بجمهورية ألمانيا السيد توماس بيرغر، إضافة إلى مجموعة رائدة من الخبراء والمتخصصين من داخل المملكة العربية السعودية.

والجدير بالذكر، أن هذه الندوة ينظّمها الديوان العام للمحاسبة في السعودية سنوياً بهدف تسليط الضوء على الموضوعات الحيوية الهامة ذات الصلة بأعمال واختصاصات الأجهزة العليا للرقابة.

استضاف معالي رئيس الديوان العام للمحاسبة السعودي الدكتور حسام عبد العزيز العنقري عطوفة رئيس ديوان المحاسبة السيد عاصم حداد كمتحدث رئيس في الندوة السنوية الثامنة عشرة التي نظمها الجهاز السعودي، يوم ٣٠ أيار ٢٠٢٢، تحت عنوان «انعكاسات التحول إلى اساس الاستحقاق المحاسبي على أعمال المراجعة بالقطاع العام».

وناقشت الندوة محورين أساسيين الأول: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، والثاني تناول إمكانات التحول في أعمال المحاسبة والمراجعة في القطاع العام.

وقدم حداد ورقة عمل حول المحور الأول ناقش خلالها تجربة ديوان المحاسبة الأردني في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ومراحل تدريب المدققين على المعايير الدولية. حيث دار نقاش بين حداد والحضور أجاب خلالها على استفسارات الحضور.



عيد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية السادس والسبعين

شارك ديوان المحاسبة الفعاليات الرسمية والشعبية الإحتفال بالذكرى السادسة والسبعين لإستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، والذي يصادف يوم الخامس والعشرين من شهر أيار/ مايو من كل عام.

وبهذه المناسبة العزيزة على قلوب كافة الأردنيين، رفع عطوفة رئيس ديوان المحاسبة، عاصم حداد برقية تهنئة إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني المعظم.





مواصلة أنشطة التوأمة الخاصة بالمحور الأول والثاني

٢٢ أيار ٢٠٢٢

واصل ديوان المحاسبة، الفعاليات والأنشطة التدريبية الخاصة بالمحور الأول والمحور الثاني من مشروع التوأمة مع الجهاز البولندي.

حيث انطلقت في مسرح الديوان صباح يوم الثاني والعشرون من أيار، ورشة العمل الخاصة بـ «التدقيق الشمولي المبني على المخاطر» ضمن المحور الأول، بمشاركة ٧٣ مدققاً، وبذلك يتم استكمال تدريب كافة مدققي الديوان على هذا المحور.

وتلخصت أنشطة المحور الثاني بعقد الإجتماع هو الأول من سلسلة اجتماعات؛ لمراجعة دليل توكيد الجودة، تمهيداً لمرحلة التدريب العملي على تطبيقه، بحضور أعضاء الفريق الرئيسي المشكّل من كلا الجانبين.



اجتماع «رقابي» أردني بولندي

وأشاد حداد بمهنية فريق المشروع في ضمان تنفيذ أنشطته بالوقت المناسب لا سيما في ظل تبعات جائحة كورونا وضمان التوازن بين الحفاظ على سلامة الجميع والمضي قدما في المشروع، إضافة إلى المهام التي تم إجراؤها عن بعد وتبادل مئات المستندات وترجمة آلاف الأوراق إلى اللغتين العربية والإنجليزية، وتدريب ما نسبته ٩٨٪ من مدققي الديوان.

كما قدم حداد شكره لدعم بعثة الإتحاد الأوروبي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وجميع الأشخاص والمؤسسات المشاركة في تنفيذ المشروع لدورها في تذليل الصعوبات وتحقيق الأهداف المحددة للمشروع، وأثنى على نتائج الشراكة بين الجهازين، واستمرار العمل لتبادل الخبرات والمعرفة.

من جهته، أثنى باناش على العلاقات الثنائية بين بولندا والأردن، وتوجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني لتعزيز الحكم الرشيد وما يتبعه من دعم لمبادئ المساءلة والشفافية وتفعيل دور الرقابة.

عقد صباح يوم ١٦ حزيران، بفندق الفورسيزونز في عمان، الإجتماع النصفى لمشروع التوأمة مع جهاز الرقابة البولندي، الخاص بـ«تعزيز القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة»، بحضور رئيس ديوان المحاسبة الأردني السيد عاصم حداد، ورئيس جهاز الرقابة البولندي السيد ماريان باناش، والمستشار الأول لبعثة الإتحاد الأوروبي السيدة سيربا تولا، وسفير جمهورية بولندا لدى المملكة السيد لوكجان كاربينسكي، والسفيرة السويدية السيدة الكسندرا ريدمارك، للإطلاع على المراحل التي وصل إليها المشروع.

وأكد حداد، أهمية هذا المشروع في رفع كفاءة الموظفين لمواكبة أفضل الممارسات الدولية والإستفادة من خبرة جهاز الرقابة البولندي، ولإحكام الرقابة على المال العام وإدارته بكفاءة وفاعلية.

وعبر عن سعادته بأن يكون الجهاز البولندي جزءاً من هذه العملية ودعم الديوان في رفع مستوى العمليات بما ينسجم والمعايير الدولية وأفضل ممارسات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي).

من جانبها، أكدت السيدة تولا، أهمية التعاون القائم بين الإتحاد الأوروبي والمملكة الأردنية الهاشمية، وأعربت عن سرورها بالإطلاع على نتائج مشروع التوأمة والتقدم المحرز واستفادة الأردن من تجربة العديد من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.



وأضافت تولا، « أنه بالرغم من اختلاف بلداننا إلا إننا نواجه نفس التحديات، ونحتاج إلى مهارات جديدة للتكيف مع المعايير الدولية».

وقال كارينسكي، أن المشروع ترجمة للإصلاحات التي قامت بها الحكومة الأردنية تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني، مؤكداً استبشاره برؤية نتائج ملموسة على الواقع في القريب العاجل، وتمنى للخبراء استمرار النجاح في الجزء الثاني من المشروع.

ومن جانب آخر، ثمنت ريديمارك، الجهود المبذولة لإنجاح مشروع التوأمة مؤكدة على دعم السويد للمشروع، خاصة بعد اجتماع الذي عقد الأسبوع الماضي في ستوكهولم مع المدققة العامة السويدية هيلينا ليندبرغ. ومن الجدير ذكره أن هذا المشروع يأتي بدعم وتمويل من الإتحاد الأوروبي وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وحضره مدراء المشروع في كل من بولندا والأردن.



ملخص اللقاء التدريبي « مفهوم الإستثمارات و أهميتها وأنواعها »

« اليوم الأول » الورقة الأولى

أما من وجهة نظر غير القانونيين فهو « رأس المال المستخدم في توفير أو إنتاج السلع أو الخدمات، ويمكن أن يكون الاستثمار ثابتاً مثل السندات أو الأسهم الممتازة، أو يمكنه أن يكون متغيراً كملكية الممتلكات وذلك من أجل الحصول على دخل بالوقت الحالي أو المستقبلي».

يحظى موضوع الإستثمار بأهمية بالغة كونه يشكل تحدياً للدول التي تسعى إلى تحقيق مؤشرات إيجابية في هذا المجال، وفي الوقت نفسه فإنه يخلق فرصاً حقيقية لحل أزمتي البطالة وضعف الإقتصاد، إلا أن إيجاد الإطار القانوني لحماية الإستثمار وتفعيل الرقابة على الإستثمارات العامة من قبل الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من الناحية القانونية والفنية والمالية تكفل تحقيق الإطمئنان لكافة الأطراف (الدولة، الشركات، المستثمر، العمال....) وهو المرتكز الأساسي للنهضة الشاملة في دولة القانون والمؤسسات.

أهمية وجود قوانين ناظمة للإستثمار

إن عملية التشريع يجب لا أن تقتصر فقط على مجرد استهداف الغاية المادية منها بل يجب أن يرافقها بالضرورة دراسة معمّقة لعواقب مثل هذا التشريع على المصلحة الإقتصادية والإستثمارية ذات العلاقة بالتشريع والتي قد تتضرر إيجابياً أو إدارياً من هذا التشريع وتتسبب بالتالي إلى تفضيش الإستثمار والمستثمرين، كذلك، يجب أن يلجأ المشرع بالإستئناس بآراء الفئات العاملة وذات الخبرة في الإقتصاد والإستثمار، وتلك المتخصصة بالموضوع، والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والتي ستتأثر عكسياً بالتشريع قبل إقراره من الجهات المختصة.

يعد الإستثمار من المفاهيم الإقتصادية المعروفة عبر التاريخ القديم والحديث وأكبر شاهد على أهمية التجارة منذ الأزل رحلة الشتاء والصيف التي ورد ذكرها في القران الكريم



ويعتبر الإستثمار من الموضوعات المهمة في تطور الدول وتقدمها وازدهارها ورفاهيتها ما جعله موضع اهتمام المشرعين وأساتذة الفقه القانوني والإقتصادي وعزز الرغبة لدى الباحثين من أجل البحث والتبحر فيه.

تعريف الإستثمار

عرفت منظمة التجارة العالمية (WTO) الإستثمار الأجنبي بأنه «ذلك الذي يحصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد بإمتلاك أصول موجودة في بلد آخر البلد المستقبل مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل»

وعرفه معهد القانون الدولي بأنه "توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي». وعلى صعيد التشريعات الوطنية فقد شاب العديد منها النقص بسبب قصور مفهوم الإستثمار وغموضه فقد اقتصر تعريف الإستثمار في قانون تشجيع الإستثمار الأردني على المشروع واصفاً إياه بأنه «أي نشاط اقتصادي ينطبق عليه أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه».

ما هي أهداف الإستثمار

١. توفير المال والحماية من انخفاض القيمة الشرائية الناتجة عن التضخم.
٢. المحافظة على استمرار التنمية بالثروة المالية.
٣. الوصول لأكبر قيمة من الدخل الجاري.
٤. توفير الحماية من الضرائب للدخل: بحيث يسعى الإستثمار لإفادة المستثمرين من المزايا الموجودة في تخفيض قيمة الضرائب والناتجة عن التشريعات المطبقة، وبحالة توظيف الإستثمار بمجال غير مناسب قد يؤدي هذا التعرض لنسبة ضرائب مرتفعة.
٥. الوصول لأكبر نمو من الثروة (المضاربون في السوق المالي هم من يهتمون بتحقيق هذا الهدف من الإستثمار).

٦. تأمين المستقبل: وهي الإستثمارات المتعلقة بالأشخاص الذين وصلوا إلى عمر التقاعد، بحيث يكون هنا هدف الإستثمار هو تأمين المستقبل عن طريق استثمار الأموال في شراء الأوراق المالية كالسندات، والتي تقدم عوائد متوسطة، مع أقل درجة من المخاطرة.

أدوات الإستثمار المادية

١. المشروعات الإقتصادية: وهي أكثر الأنواع انتشاراً من الأدوات الإستثمارية المادية، وتشهد تنوعاً بنشاطاتها الخدمية، التجارية، الصناعية والزراعية، وتوسعى لإنتاج السلع والخدمات التي تشكل حاجات الأشخاص.

٢. العقارات: يعتمد على طريقتين وهما:

- الإستثمار المباشر: وهو شراء المستثمر لعقارات حقيقية، كالأراضي والمباني.
- الإستثمار الغير مباشر: وهو شراء المستثمر لسندات عقارية، عن طريق المشاركة بإحدى المصارف العقارية أو المحافظ الإستثمارية.

٣. السلع: وهي السلع التي تتميز بخصائص إستثمارية مثل البن والذهب.

٤. الأسهم: وهي عبارة عن وثائق مالية والتي تسلم للأشخاص الذين يمتلكون حصصاً من رأس مال شركة محددة، وتلك الأسهم تنقسم لنوعان وهما:

- الأسهم العادية: وهي مستندات ملكية تمتلك قيمة دفترية، وسوقية، واسمية.

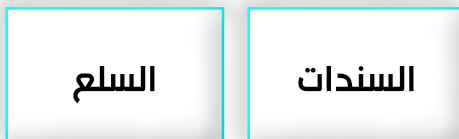
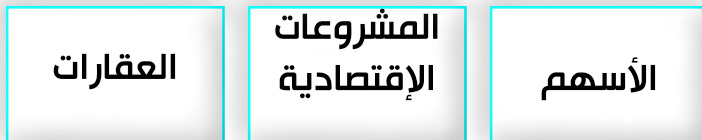
- الأسهم الممتازة: وهي عبارة عن أسهم تمنح مالكيها حقوقاً خاصة بهم، كأولوية في تحقيق الأرباح.

٥. السندات: وهي عبارة عن وثائق تثبت امتلاك مالكيها حقوقاً معينة في ملكية الأشياء، أو استخدام خدمات معينة وتضمن السندات الأنواع التالية:

- السندات الصادرة عن الحكومة: وتصدر الحكومة هذه السندات للحصول على موارد تساعد على تغطية العجز الإقتصادي، أو مواجهة التضخم.

- السندات الصادرة عن المؤسسات: وهي عبارة عن عقود بين المقرضين (المستثمرين) والمقرضين (المنشآت). وتبعاً لهذا الإتفاق يقرض الطرف الأول مبلغ من المال للطرف الثاني. والذي يتعهد برده مع قيمة محددة من الفوائد المترتبة عليه بتاريخ معين.

أدوات الإستثمار المادية



أنواع الإستثمارات وفقاً لكل مما يلي :

أولاً: وفقاً للنوع:

١. الإستثمار الإقتصادي: وهو إنتاج السلع أو الخدمات المخصصة للإستهلاك أو الإستثمار، والمشروعات الصناعية والزراعية.
٢. الإستثمار الإجتماعي: وهو السعي لرفع رفاهية الأفراد الإجتماعية، والمشروعات الرياضية والثقافية.
٣. والإستثمار الإداري: وهو التطوير من الأماكن الإدارية التي تهتم بالمحافظة على المجتمع، كالمباني الحكومية والعسكرية.
٤. استثمار الموارد البشرية: وهو السعي لتحقيق التنمية البشرية، والتي تظهر بالبرامج التعليمية، والتدريبية المقدمة للأفراد بالدولة.

ثانياً : وفقاً لأدواته

١. الإستثمار الحقيقي: وأيضاً يعرف باسم استثمار المشروعات أو الأعمال، ويعتبر الإستثمار حقيقياً عند تأمين حقوق للمستثمر في الحصول على أصول حقيقية، والعقارات والذهب.
٢. الإستثمار المالي: وهو شراء حصة في قرض أو رأس مال تعطي لمالكها فوائد أو أرباحاً مضمونة بالقانون.
٣. الإستثمار المعنوي: وهو استثمار معتمد على الحصول على أصول فكرية أو معرفة، كتنفيذ بحث علمي.

ثالثاً وفقاً لمعيار التعدد وعدمه:

١. الإستثمار المتعدد: ويعرف باسم استثمار المحفظة أيضاً، وهو عبارة عن الإستثمار في أكثر من نوع من الأدوات الإستثمارية المادية أو المالية.
٢. الإستثمار غير المتعدد: وهو عبارة عن المشاركة باستثمار واحد، كشراء أصل مادي أو أصل مالي واحد فقط.

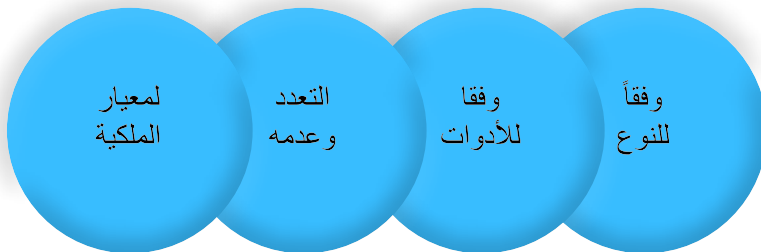
رابعاً: وفقاً لمعيار الملكية :

والمقصود أن يكون الإستثمار ملكاً للمجموعات أو الأفراد أو الدول، ويتضمن الأنواع التالية:

١. الإستثمار الخاص: هو استثمار يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد بشكل قانوني ضمن شركة خاصة.

٢. الإستثمار العام: هو استثمار يقوم به منشأة أو مجموعة من المنشآت تتبع ملكيتها للدولة وتكون ضمن شركة عامة.

٣. الإستثمار المختلط: وهو استثمار يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد، أو منشأة أو مجموعة من المنشآت خاصة، مع منشأة أو مجموعة من المنشآت العامة، ضمن أي نوع من أنواع المنشآت المختلطة، والتي توزع ملكيتها بين طرفين خاص وعام.



مخاطر الإستثمار:

و تتمثل تلك المخاطر بما يلي:

١. تذبذب أسواق المال وعدم استقرارها.
٢. ارتفاع الأسعار والتضخم.
٣. مخاطر الحد الإئتماني.
٤. ضخ الإستثمارات الأجنبية بكثرة مما يؤثر على صغار المستثمرين المحليين.
٥. ظروف الدولة السياسية وعلاقتها بالدول الأخرى على صعيدي الإقتصاد والسياسة.
٦. كبار المستثمرين والمنافسين الذين يحتكرون السوق وقدرتهم على التحكم في الأسعار.
٧. قلة معرفة وخبرة المستثمر.

قائمة التشريعات التي تحكم الإستثمار في الأردن:

١. قانون الاستثمار رقم (٣٠) لعام ٢٠١٤
٢. قانون صندوق الاستثمار الأردني رقم (١٦) لسنة (٢٠١٦)
٣. قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم(٣١) لسنة ٢٠١٤
٤. قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧
٥. قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤
٦. قانون الاوراق المالية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٧
٧. قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤
٨. نظام صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي ومجلس الاستثمار رقم(٤٧) لسنة ٢٠١٤.
٩. نظام النافذة الاستثمارية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥
١٠. نظام شركات صندوق الاستثمار الأردني ١٧٠ لسنة ٢٠١٦.

إعداد

د. منير المناصير

مدير مديرية الشؤون الإدارية

أهم التشريعات الأردنية التي تنظم الإستثمارات

يوجد ما يزيد عن ١٨٠٠ من التشريعات (القوانين والأنظمة والتعليمات) المرتبطة بالإستثمار وممارسة الأعمال في الأردن ويعمل على انفاذها أكثر من ٥٠ جهة حكومية بما يخالف الممارسات الدولية الفضلى ويؤثر على سهولة ممارسة الأعمال.

ما هو التوجه الحالي

سيتم وضع قانون جديد وعصري ينظم بيئة الأعمال والإستثمار بحيث يسمو على كل ما سبقه من تشريعات، وسيتماشى القانون مع الممارسات الرائدة وسيهدف إلى تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال وجذب الإستثمار.

ماهي التحديات

١. بيروقراطية البيئة المؤسسية المعيقة للإستثمار وممارسة الأعمال.
٢. صعوبة تعديل التشريعات والسياسات الحالية بما يتوافق مع التوجه لتبسيط الإجراءات.
٣. التثوهات القائمة في التعامل مع الإستثمارات.

ماهي الأولويات

١. صياغة قانون جديد (قانون تنظيم البيئة الإستثمارية وممارسة الأعمال).
٢. يعزز القانون أعلاه من تنافسية الإقتصاد الوطني، بحيث يسمو على القوانين ذات العلاقة بالإستثمار وممارسة الأعمال.
٣. التعاقد مع خبراء في القانون والإقتصاد من أجل صياغة القانون الجديد وفق أفضل الممارسات الدولية.

ملخص اللقاء التدريبي

حول «الخط الاستراتيجي لمشاريع الاستثمارات العامة في نطاق

خط التنمية المستدامة»

«اليوم الأول» الورقة الثانية

كما يقوم خبراء محليي السياسات بذلك بطريقة تحليلية، وبشكل منظم. لذلك إذا تم فهم سبب المشكلة، فسوف تكون الحلول واضحة في العادة.

الموازنة كأداة للتخطيط

فوائد التخطيط:

1. تحسين تخصيص الموارد بين البرامج لدعم الأهداف المؤسسية والوطنية بناء على نتائج مؤشرات الأداء.
2. تعزيز مبررات طلب الموازنة للجهة الحكومية المعنية من خلال إظهار كيف يمكن للبرامج أن تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية.
3. دعم القرارات المتعلقة بالسياسات من خلال ربط الموارد بالأهداف المؤسسية والوطنية.
4. فوائد التقييم.
5. قياس التقدم المحقق نحو تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية.
6. دعم إجراء المقارنات لتحسين كفاءة وفعالية واقتصاد عمليات البرامج.

ما المقصود

بالإستثمارات العامة

يقصد بالإستثمار

العام ما تنفقه

الدولة لإقامة

المشروعات العامة



وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع.

ويمثل الإستثمار العام كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة أو تحسين مستوى معيشة المواطن، أي أن دوافع الإستثمار العام هي تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية وتطوير الخدمات والقطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام به.

كما تهدف الإستثمارات العامة إلى تحريك العملية التنموية في القطاعات المستهدفة.

التخطيط الإستراتيجي للإستثمارات والمشاريع العامة إن مفتاح تحديد الأهداف هو فهم المشاكل والإحتياجات، حيث يقوم السياسيون بذلك، لا سيما باستخدام الروايات المتناقلة وبشكل حدسي.



النموذج المنطقي ومؤشرات الأداء

لماذا يكون من الصعب أن تعزى النتائج لعمل الحكومة؟

١. هناك عوامل أخرى تؤثر على مؤشرات النتائج، بغض النظر عن برامج الجهة الحكومية.

٢. التغييرات الإقتصادية.

٣. التغييرات الديموغرافية.

٤. عوامل أخرى مؤثرة بالسعر ولا يمكن التحكم بها (مثل التضخم، وتكلفة الطاقة).

٥. التغييرات في سياسات البرامج الأخرى.

تعريف المساءلة

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

كما تم استعراض الموازنة الموجهة بالنتائج والتطرق إلى:

فوائد المساءلة:

١. توفير الحوافز للأداء الأفضل.

٢. توفير فرص للتحسين المستمر.

٣. تعزيز المسؤولية عن النتائج.

فوائد الإتصال

١. توفر معلومات موجزة عن أنشطة البرامج للإدارة.

٢. تواصل السياسات والأهداف والإنجازات مع الأشخاص خارج الجهة الحكومية.

٣. تعزيز مصداقية الحكومة في نظر المواطنين.

٤. تحسين الشفافية في العمليات الحكومية.

مؤشرات الأداء الوطنية

هناك ما يسمى بمؤشرات الأداء الوطنية التي تقيس التقدم على المستوى الإقتصادي والإجتماعي في البلد ككل، وتحفز الحوار العام وبالتالي مساعدة الحكومة على اتخاذ القرارات الهامة. كما أن مؤشرات الأداء الوطنية صنعت عهداً جديداً لتحقيق المساءلة العامة التي تشدد على المخرجات والنتائج. وفي الأردن يمكن اعتبار المؤشرات الواردة في الأجددة الوطنية "مؤشرات الأداء الوطنية".

النموذج المنطقي للتخطيط الاستراتيجي للاستثمارات العامة



خصائص المؤشرات:

١. الموثوقية: تؤدي إلى استنتاجات مشابهة عندما تستعمل في ظروف مشابهة من قبل شخصين مختلفين.
 ٢. الموضوعية: خالية من كل رأي مسبق.
 ٣. الفهم: التعبير عنها بوضوح وغير قابلة للتأويلات المختلفة على شكل ظاهر.
 ٤. القبول: يمكن أن تعد الإدارة أو المدقق مؤشرات مقبولة انطلاقاً من مواصفات تم اعتمادها من قبل منظمات مهنية أو غيرها من الجهات المعترف بها.
 ٥. المقارنة: مترابطة مع مؤشرات تم استعمالها في مهام تقييم سابقة في نفس الهيكل في ظروف مشابهة.
 ٦. الملائمة: ينبغي أن تحدد المؤشرات الهامة على نحو مناسب وملائم لطبيعة الجهة المعنية.
- ويجب أن تؤخذ كل هذه الخصائص في الحسبان عند اختيار المؤشرات لتقويم مدى ملاءمتها.

المؤشر كوسيلة تقييم يعتمدها المدققون

أولاً: الحاجة إلى مؤشرات مختلفة لكل عملية تقييم على الأداء

في مجال الرقابة المالية، يعتمد المحاسبون المبادئ المحاسبية كقواعد لإبداء الرأي الخاص بجميع المهام الرقابية، أما في مجال تقييم الأداء، فإن المؤشرات الواجب استخدامها تتغير من مهمة إلى أخرى، وذلك لكونه لا يوجد حتى الآن بالنسبة إلى كثير من الوظائف منهجاً واضحاً قابلاً للتطبيق أو مقبولاً.

المساءلة ومؤشرات الأداء

١. تتفاوت عمليات المساءلة تبعاً لنوع المؤسسة (مركز اتخاذ القرار).
٢. تغير معنى ومحتوى وأسلوب المساءلة مؤخراً بحيث أصبح تقييم نتائج السياسات والأداء هو العامل الأساسي فيها.
٣. سمحت مؤشرات الأداء للحكومة بتقديم شرح موجز لنتائج تقييم السياسات للعامّة.
٤. وتقييم عادل وفعال للسياسات.

مؤشرات تقييم الأداء

تعريف المؤشر

المؤشر هو مسطرة يمكن بواسطتها قياس الشيء المراد قياسه في مجال تقييم الأداء وهو أداء الجهة محل التدقيق من حيث الإقتصاد والكفاءة والفعالية. عندما نقارن المؤشر بالأداء الفعلي نحصل على نتائج للأداء، فإذا تمت تلبية القيمة المستهدفة أو تجاوزها فإن هذا يعني أن الأداء جيد، في حين يدلّ الفشل في تحقيقها على أنّ هناك حاجة للقيام بتحسينات. كما لا يمكن إنجاز عملية تقييم بدون الاعتماد على مؤشرات، فالمؤشر هو جوهر عملية تقييم الأداء، وإذا ما تم تحديده بصورة واضحة ودقيقة وصحيحة فإن عملية تقييم الأداء تصبح أكثر سهولة.

أنواع المؤشرات:

١. مؤشرات زمنية: تقيس على أساس الزمن معبراً عنه بالأيام أو الساعات مثل عدد أيام العمل في السنة الواحدة، ومعدل الوقت الضائع المسموح به.
٢. مؤشرات كلفة: تقيس تكلفة أداء المنتج النهائي مثل تكلفة المريض السريري باليوم.
٣. مؤشرات كمية: هي المتصلة بحجم النشاط مثل عدد معاملات المنجزة / الكلية.
٤. مؤشرات نوعية: هي المتصلة بنوعية العمل مثل نوعية الأخطاء الواردة في معاملة ما.

ثانياً: مزايا المؤشرات بالنسبة للمدقق

ب. السياسات والتوجيهات الصادرة عن الهيئات المركزية: غالباً ما تقدّم هذه السياسات أو التوجيهات على نحو يسهل معه نسبياً تحويلها إلى مؤشرات، وينبغي أخذها بعين الاعتبار نظراً لأنها تبين الرغبات الخاصة بالإدارة مع الحرص على ألا يصبح عمل المدقق مجرد تقييم الإلتزام نيابة عن الهيئة المركزية.

ج. خطط الجهة محلّ التقييم: تعدّ الجهات الخاضعة للتقييم عادةً خطط تحدد فيها أهدافها المستقبلية من حيث الإستثمار والنشاط والإمكانات وغيرها، وفي حالة توفرها تكون مصدراً هاماً يستقي منه المدقق المؤشرات.

د. أدلة إجراءات الجهة محلّ التقييم: وكذلك تحتوي أدلة إجراءات الجهة محلّ التقييم على ممارسات مطلوب اتباعها من مختلف العاملين في الجهة. ويمكن أن يستعمل المدقق هذه الإجراءات كمؤشرات إذا كانت تدرج ضمن نطاق التقييم التي يقوم به.

هـ. الجهات المماثلة: قد توجد جهات مماثلة في قطاعات نشاط مشابهة قد اتخذت مقاييس يمكن أن تصلح كمؤشرات للتقييم على الأداء، ويمكن أن تصبح هذه المؤشرات عنصر مقارنة مفيد خصوصاً في حال تشابه ظروف نشاط الهيكل المراد تقييمه مع ظروف نشاط الهيكل المؤشري.

و. الإنجازات الماضية: تستند هذه الطريقة إلى بيانات التجارب السابقة حيث تستخلص المؤشرات من واقع الأداء الفعلي في الماضي. ويجب الأخذ بالإعتبار أن عيب الطريقة المعتمدة على الماضي كأساس للمعايرة هو أنه من المحتمل أن تكون ظروف الفترة المؤشرية غير مماثلة لظروف الفترة المراد رقباتها مما يحدّ من مصداقية المؤشر.

أ. تشكل قاعدة للتواصل مع إدارة الجهة الخاضعة للتقييم.

ب. تقوم بربط الأهداف ببرامج تقييم الأداء التي يتم تنفيذها أثناء مرحلة التنفيذ.

ج. توفر قاعدة لمرحلة جمع البيانات الخاصة بالعملية الرقابية بحيث تكون أساساً لعملية جمع القرائن الرقابية.

د. توفر أساساً لنتائج العملية الرقابية مما يساعد على دعم شكل الملاحظات وبنيتها.

ثالثاً: أنواع المؤشرات المعتمدة من قبل المدقق

١. مؤشرات داخلية: وهي التي يتم وضعها بواسطة الجهة الخاضعة للتقييم، وعلى المدقق أن يتولى تقييمها لتحديد ما إذا كانت معقولة قبل قبولها كمؤشرات تقييم.

٢. مؤشرات خارجية: وهي التي تضعها الجهات المشرفة على الجهة الخاضعة للتقييم إدارياً أو مهنيّاً والتي يتم نشاطها تحت مظلتها.

٣. مؤشرات يضعها المدقق: عندما لا تكون هنالك مؤشرات أو تكون المؤشرات الموضوعية غير واضحة فيمكن للمدقق استنباط مؤشرات. علماً أنّ عدم وضع الجهة مؤشرات تقيس بها أداؤها يشكّل في حدّ ذاته ملاحظة يمكن إدراجها بالتقرير.

رابعاً: مصادر المؤشرات

أ. القوانين والأنظمة: غالباً ما تخضع الجهات الحكومية إلى قوانين تحدّد مجال تدخلها وتنظّم نشاطها. ومن الممكن أن تؤدّي أعمال التقييم إلى استنتاج أنّ القوانين لم تعد تتلاءم مع واقع النشاط أو أنها غير كافية، وفي هذه الحالة يمكن للمدقق أن يقترح تعديل هذه القوانين.

كيف يمكن الحصول على بيانات ذات نوعية جيدة؟

قد لا يمكن جمع الأرقام اللازمة لهذه المؤشرات من قبل المديرية التي تعمل بها. وقد تضطر إلى الحصول على البيانات من مصادر بيانات مستقلة:

- مديرية/ وزارة أخرى
- منظمة غير حكومية
- الامم المتحدة
- القطاع الخاص
- خبراء مستقلين
- سجلات قديمة (برامج الأرشيف)

كيفية تدقيق مؤشرات الأداء يتوجب على المدقق:

١. الحصول على تفسير (مبرر) للفروقات.
٢. اختبار كل مؤشر أداء لتحديد ما إذا كان استخدام التعريف الصحيح وإذا ما كانت القيم الفعلية قد تم حسابها بشكل صحيح.
٣. مراجعة نظام رقابة الأداء المعمول به لضمان أن مؤشرات الأداء يتم إعدادها بشكل صحيح.
٤. اختبار نظام رقابة الأداء للتأكد من أنه يعمل بشكل فعال.

إعداد

د. بلال عكاشة

مساعد الأمين العام للشؤون الفنية
مدير مديرية الرقابة على الشركات
والحسابات الختامية

خامساً: القيم المستهدفة ماذا نعني بمصطلح «أهداف

ذكية» SMART ؟

- محددة (Specific): هل من الواضح كيفية تحديد النجاح؟
- قابلة للقياس (Measurable): هل يوجد بيانات موثوق بها؟ وهل يتم الإبلاغ عنها في الوقت المناسب لكي تكون مفيدة؟
- ممكن تحقيقها (Achievable): يجب أن يشكل الهدف تحدياً، ولكن لا يكون مستحيلاً. إذا كنت تحقق دائماً القيم المستهدفة الخاصة بك، فأنها ربما لا تشكل تحدياً.
- ذات صلة (Relevant): هل يقيس المؤشر أهم وظيفة للبرنامج؟
- حساسة للوقت (Time sensitive): هل هناك موعد نهائي لموعد تحقيق هذا الهدف؟

العوامل الأساسية في وضع قيم مستهدفة جيدة

١. هل هناك أساس لقياس أثر السياسات؟ ما هي نقطة المقارنة لقياس النجاح؟
٢. هل هناك بيانات تاريخية تعود لعدة سنوات لإظهار التوجه الحالي؟ هل يمكن تحقيق هذه القيم المستهدفة من دون عمل الحكومة؟
٣. هل تضمن المؤشرات والقيمة المستهدفة تغطية واسعة؟ هل يتم تغطية أكبر عدد من الناس؟
٤. هل يقيس المؤشر نوعية الخدمة؟ كيف يمكننا معرفة ما إذا تم تدريب المزارعين بشكل جيد؟
٥. هل يمكن أن يتم التلاعب بالمؤشر؟ هل يشجع على مشاكل عدم الإبلاغ؟
٦. هل يعطي حافز خاطئ؟ هل يشجع وجوب القيام بجميع الاعمال بالقرب من عمان؟
٧. هل تضع القيمة المستهدفة البرنامج على طريق النجاح أو الإنجاز؟ إذا كان لا يحل سوى جزء صغير من المشكلة، فهل نحن بحاجة إلى نهج مختلف؟
٨. هل سيفهم الجمهور المؤشر بناءً على الوصف المعطى؟ ينبغي أن توضح مؤشرات الأداء للجمهور ما تقوم به الحكومة.

ملخص اللقاء التدريبي حول «الرقابة على الإستثمارات العامة» اليوم الثاني

الفصل الأول: حوكمة إدارة الإستثمارات العامة

- الحوكمة هي النظام الذي يحكم أعمال المؤسسة، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية وتحقيقها، وإدارة عمليات المؤسسة بشكل آمن، ويتضمن السياسات والتشريعات الناظمة للعمل، والتأكد من الإلتزام بها، ومن التشريعات الناظمة على سبيل المثال التشريع الذي بموجبه يتم العمل بالإستثمار العام وسياسات الإستثمار العامة والتنفيذية التي تحكم الإستثمارات العامة وصلاحيات



اتخاذ القرارات الإستثمارية.

- المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المؤسسية في المنشأة هي على النحو التالي:

• مستويات المسؤولية.

• الإطار العام للحوكمة المؤسسية في المؤسسة.

• التكاملية والشمولية.

• المساءلة الادارية.

• قياس مدى الإلتزام بالحوكمة.

- ولتطبيق حوكمة مؤسسية فعالة، لا بد من توفر ثلاثة مستويات لغايات تطبيق الإطار العام للحوكمة المؤسسية على الأقل وكما يلي:

• المستوى الأول: ويشمل مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة في إقرار السياسات الإستثمارية والموازنة العامة، والإشراف على تنفيذ استراتيجية العمل.

• المستوى الثاني: ويشمل مسؤولية الإدارة في تنفيذ السياسات والإلتزام بالتشريعات المطلوبة.

• المستوى الثالث: مسؤولية المدراء التنفيذيين للدوائر في الإلتزام بصحة الإجراءات، والصلاحيات، وتنفيذ الأعمال حسب متطلبات التشريعات النافذة.

- وفيما يلي الجهات الرقابية التي تقوم بالرقابة على أعمال المؤسسة وأهم أدوارها ما يلي:

• المدقق الخارجي: يلتزم مدقق الحسابات الخارجي بالقيام بجميع الواجبات المطلوبة منه بموجب التشريعات النافذة وتشمل عدة أمور منها ممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية وأمانة وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للشركة وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها والتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع المؤسسة إلى الجهات المختصة.

• التدقيق الداخلي: الذي يقوم بالتأكد من الإلتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة، ومن الممكن أن يكون المدقق الداخلي جهة خارجية.

• إدارة المخاطر: التي تقوم بإدارة المخاطر من خلال استراتيجيات وسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة في المؤسسة التي تشمل تحديد وفهم وتقييم المخاطر التي تواجه عمل المؤسسة، والتأكد من بقائها ضمن المستويات المقبولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر للوصول إلى التوازن الأمثل بين عاملي المخاطرة والعائد.

- وتتطلب الحوكمة المؤسسية الفعالة ما يلي:

- وجود هيكل تنظيمي مناسب ومعتمد يوفر خطوط اتصال واضحة.
- توفير التدريب المناسب والمتخصص.
- مجلس إدارة/ إدارة عليا داعمة.
- إدراك ووعي الموظفين لأهمية إدارة المخاطر والعمل الجماعي المشترك للتقليل منها.
- منح صلاحيات طلب أي معلومات أو بيانات من جميع الجهات ذات الصلة.
- توفير المعلومات الكافية التي يتم التوصل إليها بشأن التغييرات في مستوى المخاطر.
- تقديم التقارير إلى الجهات المعنية.

- يتمثل أهم أدوار مجلس إدارة المؤسسة بوضع نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته، وأهمها:

• وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة المؤسسة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.

• وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.

• تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في المؤسسة.

• اتخاذ الخطوات الكفيلة بتمكين من الرقابة الداخلية من الرقابة على سير العمل في المؤسسة.

- تتمثل أهم اللجان الرقابية المنبثقة عن مجلس الإدارة في اللجان التالية:

• لجنة التدقيق: والتي تتولى مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في المؤسسة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي وبحث كل ما يتعلق به مثل الملاحظات والمقترحات والتحفظات، ومتابعة مدى تقييد المؤسسة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

• لجنة المخاطر: والتي تتمثل مهامها بشكل رئيسي في عدة أمور منها وضع سياسة وإستراتيجية شاملة لإدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط المؤسسة ومراجعتها بشكل دوري، وتحديد المؤشرات المقبولة للمخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة والتحقق من عدم تجاوزها لتلك المؤشرات.

• لجنة الحاكمية: التي تقوم بعدة مهام منها إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة، ووضع إجراءات عمل خطية لتطبيق أحكام هذه التعليمات ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل دوري.

- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناجمة عن عدم المقدرة على تمويل احتياجات المؤسسة سواء على شكل استثمارات أو مطلوبات.
- مخاطر الإئتمان: هي المخاطر الناجمة عن إخفاق او عدم مقدرة أحد العملاء أو الأطراف التي تتعاقد معها المؤسسة على الإيفاء بالتزاماته في الوقت المحدد وبشكل كامل، الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية.
- المخاطر المرتبطة بالأعمال والمشاريع: هي المخاطر المرتبطة بالمشاريع والأعمال التي تتمتع بخصوصية معينة (Private Equity) وذات المخاطر المرتفعة.
- المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناجمة عن حدوث خسائر ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو تلك الناشئة عن الأحداث الخارجية، مثل فشل نظام تكنولوجيا المعلومات، انخفاض مستوى مهارة الموظفين.
- لقياس المخاطر التشغيلية يمكن اتباع المنهجيات التالية:
 - التقييم الذاتي للمخاطر: تركز هذه المنهجية على المسببات الرئيسية للخطر وعدم الإكتفاء بالأثر الناتج عنه، وتتم تحت اشراف دائرة إدارة المخاطر من خلال مساهمة الدوائر في تعريف وتقييم المخاطر الرئيسية والإجراءات الرقابية لديهم.
 - قاعدة بيانات خسائر التشغيل: من الوسائل المهمة في إدارة المخاطر التشغيلية سواء كانت مصنفة كخسائر متحققة أو حالات كادت أن تكون خسائر.
 - سجل المخاطر هو أداة إدارة تستخدم لتسجيل التفاصيل ذات الصلة بالمخاطر، وهو قاعدة بيانات للمعلومات حول المخاطر.
 - توزيع الأصول المستهدف: يعد من أهم الضوابط الرقابية لصناديق الإستثمار سواء العامة أو الخاصة، وهو مسؤول عن تحقيق أكثر من ٩٠٪ من التنوع المطلوب للأصول، ولغايات تصميمه فإن أهم العوامل المؤثرة فئات الأصول والمؤشرات، مستويات المخاطر المتوقعة، حساسية المخاطر، افتراضات التباين، توزيع الأصول «التكتيكي».

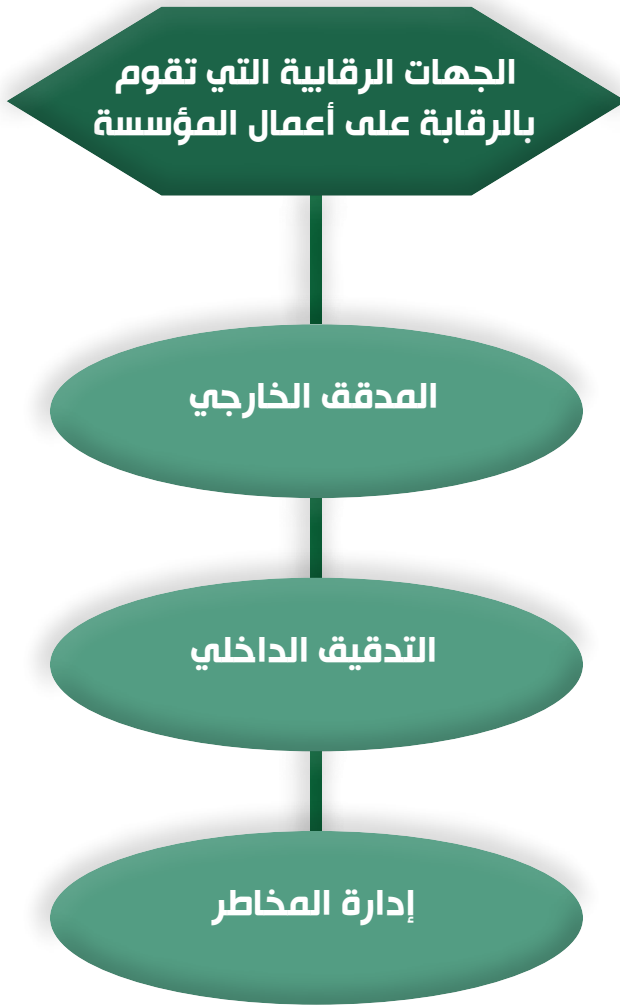
- يعرف الخطر بأنه احتمالية حدوث شيء ما في المستقبل يمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها، أو يعيق قدرتها على الإستمرارية في العمل، ويقاس الخطر بإحتمالية حدوثه وحجم أثره.

- تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية نظامية تتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومعالجة أو تخفيف أثر المخاطر وعرضها على الإدارة / مجلس الإدارة من خلال نظام واضح لتدفق التقارير.

- تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءا من نظام الحاكمية المؤسسية والرقابة الداخلية لأي مؤسسة، وتهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال عدة أمور منها: تحقيق التوازن بين العوائد وحجم المخاطر، والتأكد من أن حجم المخاطر ضمن الحدود التي أقرتها الإدارة/ مجلس الإدارة ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين الموظفين.

- ولضبط المخاطر والتعامل معها يتم اتخاذ أنواع الإجراءات التالية:

- تجنبها.
- التخفيف منها.
- نقلها، التأمين عليها.
- القبول بها أو ببعض منها بموجب قرار الجهة صاحبة الصلاحية.
- تصنف المخاطر إلى عدد من الفئات، من أهمها:
 - المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الناجمة عن القرارات المتخذة في أمور إستراتيجية، مثل الدخول في استثمارات جديدة.
 - المخاطر المالية: هي المخاطر ذات الأثر المالي، مثل تخفيض التمويل وضعف إدارة التدفق النقدي.
 - مخاطر السوق: هي مخاطر تحمل المؤسسة لخسائر نتيجة التغير السعري للأدوات الإستثمارية، وهي من أبرز وأكثر أنواع المخاطر خطورة على الأصول، وتشمل كافة الأدوات الإستثمارية التي تخضع لعمليات تغير في أسعارها بشكل مستمر، وتشمل: مخاطر الأسهم، أسعار الفائدة وأسعار العملات والسلع.



إعداد

نضال القبج

مدير إدارة المخاطر والتخطيط في
مؤسسة إستثمار أموال الضمان

- الضوابط على مستوى المحافظ الإستثمارية:

- توزع الموجودات ضمن نفس الأداة الإستثمارية.
- منع التركيز ضمن استثمار واحد في الأداة الإستثمارية.
- إعداد نظام تقييم للمخاطر في حال عدم توفر تقييم خارجي.
- صلاحيات اتخاذ القرار الإستثماري.

- ولغايات إنجاح إدارة المخاطر لا بد من اتباع الإرشادات التالية:

- إشراك جميع مستويات الموظفين والإدارة في العملية.
- ضوابط ذات صلة وفعالة.
- مالك المخاطر يتحمل مسؤولية إدارة المخاطر الواقعة تحت سيطرته.
- التركيز على أسباب الخطر وليس أعراضه.

- العوامل المؤدية لفشل إدارة المخاطر ما يلي:

- محدودية نطاق العمل.
- عدم وجود دعم فعلي من الإدارة العليا.
- عدم اشراك جميع أصحاب المصلحة.
- عدم مشاركة المعلومات.
- عدم دمج إدارة المخاطر في نظام التخطيط والمتابعة.

ملخص اللقاء التدريبي

حول «محاسبة وتدقيق الإستثمارات المالية»

اليوم الثالث «الورقة الأولى»



تم في هذه الورقة مناقشة أهم المتطلبات المحاسبية المرتبطة بالإستثمارات المالية، ومن ثم آلية تصميم إجراءات تدقيق مناسبة.

أولاً: المحاسبة عن الإستثمارات في الأدوات المالية.

تم مناقشة المواضيع المرتبطة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المرتبطة بالإستثمارات المالية التي تقع تحت نطاق المعايير التالية:

- معيار المحاسبة الدولي (٣٢) الأدوات المالية: العرض.
- معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧): الأدوات المالية: الإفصاح.
- معيار التقرير المالي الدولي رقم (٩): الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.
- وتم تفصيل آلية التصنيف لكل من:
- أدوات الدين.
- أدوات الملكية.

وتضمن النقاش التعريفات التالية:

• الأداة المالية «هي أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع أو التزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر».

إن العقود المتعلقة بالسلع والتي تعطي طرفي العقد حق التسديد نقداً بالصادفي أو بأحد الأدوات المالية يجب أن تعامل تلك العقود معاملة الأدوات المالية بإستثناء عقود السلع التالية:

أ- تم التعاقد عليها لتلبي طلبات مشتريات المشروع المتوقعة أو البيع أو لمتطلبات الإستخدام.

ب- تم تحديدها لذلك الغرض عند نشوئها .
ج- التي يتوقع أن يتم تسديد قيمتها عند تسليمها.

• الأصل المالي قد يكون:

١. نقد.
٢. حق تعاقدى لإستلام نقد أو موجودات مالية أخرى من مشروع آخر.
٣. حق تعاقدى لتبادل الأدوات المالية مع مشروع آخر بموجب شروط موثقة.
٤. أداة حقوق ملكية لمشروع آخر.

• مخاطرة الإئتمان: المخاطرة بأن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ التزام.

• مخاطرة العملة: المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الصرف الأجنبي.

• مخاطرة سعر الفائدة: المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

• مخاطرة السيولة: أخطار أن تواجه المنشأة صعوبة في تحقيق التعهدات المرافقة بالالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال التسليم النقدي أو من خلال أصل مالي.

• مخاطرة السوق: المخاطرة الناجمة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وتشمل مخاطرة السوق ثلاثة أنواع هي: مخاطرة العملة ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الأسعار الأخرى.

تصنيف الإستثمار في الأصول المالية:

تصنف المنشأة الأصول المالية على أنها مقاسة لاحقا بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل مما يلي:

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.
- خصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.

وبناء على ذلك، يمكن قياس الأصول المالية وفقا لما يلي:

١. القياس بالتكلفة المطفأة (لأدوات الدين فقط):
ينبغي قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم تحقيق كلا الشرطين التاليين:

- اختبار نموذج الأعمال: عندما يكون الهدف من اقتناء أداة الدين الحصول على قيمتها الإسمية بتاريخ الإستحقاق وليس لأجل بيعها قبل تاريخ الإستحقاق بغرض الإستفادة من التغير في قيمتها العادلة.

- اختبار خصائص التدفق النقدي: عندما تعطى أداة الدين حق تعاقدى لإستلام تدفقات نقدية محددة بتاريخ محددة تشمل أصل المبلغ والفوائد الدورية. وتخضع هذه الأصول لإختبار التدني.

- قد تبيع المنشأة أصل مالي مصنف بالتكلفة المطفأة، دون أن يتعارض ذلك مع هذا التصنيف، وذلك إذا:

١. لم يعد الأصل المالي يحقق شروط السياسة الإستثمارية للمنشأة كإنخفاض التصنيف الإئتماني لسندات أو تراجع الملاءة المالية لمصدرها.

٢. قيام الشركة بتعديل محفظتها الإستثمارية لتعكس التغير في التوقيت المتوقع للعوائد.

٣. حاجة المنشأة لتمويل نفقات رأسمالية.

٢. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (بيان الدخل)

- حيث يتم تقييمها عند إعداد البيانات المالية بالقيمة العادلة مع الإعتراف بفروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر. وهي تشمل ما يلي:
- الإستثمارات المالية لأغراض المتاجرة.
- الإستثمارات في أدوات الملكية (الأسهم) لأغراض ليست للمتاجرة.

• الأصول المالية التي تكون مؤهلة للقياس بالتكلفة المطفأة، ولكن على شرط أن يلغى استخدام القيمة العادلة أو يقل بشكل كبير من عدم اتساق القياس أو الإعتراف، أي سوء المطابقة المحاسبية.

٣. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال دخل شامل آخر: ويمكن استخدام هذا التصنيف لكل من:

- أ. الإستثمار في أدوات حقوق الملكية (الأسهم):
- إذا اختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.
- ولا يسمح المعيار بتحويل التغير المتراكم بالقيمة العادلة المعروف ضمن حقوق الملكية إلى حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الإعتراف بتلك الأصول بالبيع أو غيره.

- لا تخضع الأصول المالية (الإستثمارات في الأسهم) ضمن هذه الفئة لإختبار التدني.

- يتم فقط الإعتراف فقط بإيراد توزيعات الأرباح الناجمة عن تلك الإستثمارات في الأرباح والخسائر.

ب. الإستثمارات في أدوات الدين:
- يتم معالجة إيراد الفائدة، وأية فروقات أرباح أو خسائر ترجمة إذا كانت بعملات أجنبية، وأية خسائر تدني وأرباح استعادة تدني تلك الأصول في بيان الدخل.

- تستمر المنشأة بالإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن دخل شامل آخر (حقوق الملكية) حتى يتم التخلص من الأصل بالبيع أو التنازل عنه حيث يتم تحويل التغير المتراكم بالقيمة العادلة إلى بيان الدخل تحت مسمى تعديلات إعادة التصنيف.

إعادة التصنيف

- يجب أن تطبق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف. وتكون حالات إعادة التصنيف كما يلي:

١. من فئة قياس التكلفة المطفأة إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يعترف بأي فرق في حساب الأرباح أو الخسائر.

٢. من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة قياس التكلفة المطفأة، تصبح قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف هو مبلغه المسجل الإجمالي الجديد.

٣. من فئة قياس التكلفة المطفأة إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يعترف بأي فرق ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا يتم تعديل سعر الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة إعادة التصنيف.

٤. من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فئة قياس التكلفة المطفأة: يعاد تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم استبعاد الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً بتعديلها مقابل القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف. كما لو أن الأصل المالي يقاس دوماً بالتكلفة المطفأة. ولا يتم تعديل سعر الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة نتيجة إعادة تصنيف.

٥. من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يستمر قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة.

٦. من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى فئة قياس من خلال الربح أو الخسارة: يستمر قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. ويعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر كتعديل خاص بإعادة التصنيف في تاريخ إعادة التصنيف.

ثانياً: تدقيق الإستثمارات في الأدوات المالية:

• يجب أن يصمم برنامج التدقيق على الإستثمارات المالية بما يضمن تغطية أهم المخاطر التي يمكن التعرض لها في هذا النوع من النشاط. ويمكن تقسيم أهم المخاطر وما يرتبط بها من إجراءات تدقيق إلى المحاور التالية:

١. على مستوى البيئة السياسية والإقتصادية.
٢. على مستوى المنشأة: وتتضمن وجود سياسة مكتوبة تتضمن كحد أدنى ما يلي:

أ- تنوع الإستثمارات المالية.

ب- جداول الصلاحيات.

ج- التعليمات التشغيلية.

٣. على مستوى العملية وتتضمن:

- عمليات الشراء.

- عمليات البيع.

- سياسات البيع.

- إجراءات البيع ونقل الملكية.

- الإجراءات المحاسبية:

خطوات عملية التدقيق:

١. تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتكون عن طريق:

أ. فهم نشاط الإستثمار لدى العميل.

ب. الإجراءات التحليلية الأولية للحسابات المتعلقة بهذه الإستثمارات.

ج. فهم وتقييم إجراءات الرقابة المتعلقة بالإستثمار لدى المنشأة.

٢. تحديد خطر التدقيق المقبول المرتبط بالإستثمارات.

٣. تحديد مستوى الأهمية النسبية المخصصة لحسابات الإستثمار.

٤. تحديد مخاطر الإكتشاف المقبولة / المخططة.

ثالثاً: الإثباتات بشأن العرض والإفصاح وتشمل:

١. الحدوث: الأمور التي تم الإفصاح عنها وقعت.
 ٢. الحقوق والإلتزامات: الأمور التي تم الإفصاح عنها تخص المنشأة.
 ٣. الإكمال: كافة الإفصاحات التي كان يجب إدخالها في البيانات المالية تم إدخالها.
 ٤. التصنيف وإمكانية الفهم: المعلومات المالية معروضة ومبينة بشكل مناسب، والإفصاحات معبر عنها بوضوح.
 ٥. الدقة والتقييم: المعلومات تم الإفصاح عنها بعدالة وبالمبالغ المناسبة.
- وقد تم تناول إجراءات التدقيق التي تتناسب مع هذه التأكيدات بشكل تطبيقي ونقاشي خلال المؤتمر.

إعداد

د. جمال الطرايرة

شريك الإستشارات المالية في شركة سمان
وشركاه
BDO JORDAN

. تصميم خطة وبرنامج التدقيق للإستثمارات، والتحقق من التأكيدات التي تم تحديد التركيز عليها حسب نتائج الخطوات السابقة، وتوزع هذه التأكيدات لتشمل:

أولاً: إثباتات بشأن فئات العمليات والأحداث للفترة التي يتم تدقيقها، وتشمل:

١. الحدوث: العمليات والأحداث التي تم تسجيلها وقعت وتخص المنشأة.
٢. الإكمال: جميع العمليات والأحداث التي كان يجب تسجيلها قد تم تسجيلها.
٣. الدقة: المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالعمليات والأحداث المسجلة تم تسجيلها بشكل مناسب.
٤. القطع Cutoff: العمليات والأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة.
٥. التصنيف: العمليات والأحداث تم تصنيفها بشكل مناسب.

ثانياً: الإثباتات بشأن أرصدة الحسابات في نهاية الفترة وتشمل:

- الوجود: الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين موجودة.
- الحقوق والإلتزامات: المنشأة تملك الحقوق في الأصول أو تسيطر عليها، والإلتزامات هي التزامات على المنشأة.
- الإكمال: كافة الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها.
- التقييم والتوزيع: الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين مشمولة في البيانات المالية بالمبالغ المناسبة.

ملخص اللقاء التدريبي

حول "محاسبة الإستثمارات العقارية واجراءات تدقيقها وفقا للمعايير المهنية» اليوم الثالث «الورقة الثانية»

إيجار تمويلي وتم تأجيله بموجب واحد أو أكثر من العقود التشغيلية.

- قطعة أرض محتفظ بها لغرض غير محدد.
- قطعة أرض محتفظ بها لغرض غير محدد.
- ممتلكات تم إنشاؤها أو تطويرها بهدف استخدامها بالمستقبل كإستثمارات عقارية.

متطلبات المعيار الرئيسية

١. الإعراف بالإستثمارات العقارية.
٢. القياس اللاحق بعد الإعراف.
٣. عمليات التحويل.
٤. تصنيف الإستثمارات العقارية.

أولاً: الإعراف بالإستثمارات العقارية

يجب أن يتم إثبات الإستثمارات العقارية على أنها أصل عندما:

١. يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بالإستثمارات العقارية إلى المنشأة .
٢. يكون من الممكن قياس تكلفة الإستثمارات العقارية بموثوقية.

يتم احتساب تكلفة الإستثمارات العقارية عند الإعراف الأولي :

أ. عند إقتناء تلك العقارات: -

تشمل التكلفة كافة التكاليف المتعلقة بإقتناء تلك الإستثمارات.

التكلفة = سعر الشراء + المصاريف المرتبطة بالأصل (الأتعاب المهنية المتعلقة بالخدمات القانونية والرسوم القانونية).

ب. عند الإحتفاظ بالعقارات بموجب عقد إيجار تمويلي

التكلفة = رسملة عقد الإيجار بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أو القيمة العادلة أيهما أقل.

الإستثمارات العقارية:

هي أي أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كلاهما محتفظ بها من قبل المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي بهدف تحقيق إيراد الإيجار أو

ارتفاع قيمتها الرأسمالية أو كلاهما وليس بهدف استخدامها لإغراض إدارية أو للتصنيع أو التخزين أو تقديم الخدمات.

معيار المحاسبة الدولي «الممتلكات الإستثمارية» وصف المعالجة المحاسبية للإستثمارات العقارية من حيث الإعراف والقياس اللاحق ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة.

نطاق المعيار ويتم تطبيق هذا المعيار على الإعراف بالإستثمارات العقارية وقياسها والإفصاح عنها وتشمل:

- العقارات المملوكة للمنشأة والمؤجرة للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي.

- العقارات المحتفظ بها بموجب عقد إيجار تمويلي المؤجرة للغير بموجب عقد إيجار تشغيلي.

- العقارات المملوكة من قبل الشركة القابضة والمؤجرة للشركة التابعة بموجب عقد إيجار تشغيلي.

أمثلة على الإستثمارات العقارية التي يشملها المعيار

- أرض محتفظ بها بهدف ارتفاع قيمتها الرأسمالية على المدى الطويل وليس ضمن نشاط المنشأة الإعتيادي.

- مبنى شاغر ومحتفظ به لغايات تأجيله بموجب عقد إيجار تشغيلي واحد أو أكثر.

- مبنى مملوك للمنشأة أو محتفظ به بموجب عقد



ثانياً: القياس اللاحق بعد الإعراف

يتم إثبات القياس اللاحق للإستثمارات العقارية عند إعداد القوائم المالية للمنشأة بإختيار أحد الطرق التالية كسياسة محاسبية للمحاسبة عنها :-
 أ. نموذج التكلفة
 تظهر الإستثمارات العقارية بالتكلفة مطروح منها مجمع الإهلاك.
 ب. نموذج القيمة العادلة (مع إظهار فروقات القيمة العادلة للإستثمارات العقارية ضمن بيان الدخل).

ثالثاً: عمليات التحويل

يتم اثبات عمليات التحويل من وإلى الإستثمارات العقارية عندما يكون هناك تغير بالإستخدام وفي الحالات التالية :-

- أ. التحويل من تصنيف (الإستثمارات العقارية) إلى تصنيف (ممتلكات والمصانع والمعدات).
 (البدء بإشغال العقار من قبل المالك (استخدام العقار مقر للإدارة).
- ب. التحويل من تصنيف (الإستثمارات العقارية) إلى تصنيف (المخزون).
 (البدء بتطوير العقار بقصد البيع).
- ج. تحويل المباني أو الأراضي من تصنيف (الممتلكات والمصانع والمعدات) إلى تصنيف (الإستثمارات العقارية).
 (قيام المنشأة بالتخلي عن أحد مباني الإدارة لغايات تأجيرها).
- د. تحويل الأصل من تصنيف (المخزون) إلى تصنيف (الإستثمارات العقارية)
 (البدء بعقد إيجار تشغيلي لطرف آخر).

إجراءات تدقيق الإستثمارات العقارية:

تعتبر الإستثمارات العقارية عادة مجال حساب مهم نسبياً يجب التخطيط لتدقيقه وإعداد برنامج تدقيق أو إجراءات تدقيق مبنية على تأكيدات التدقيق للقوائم المالية.

التخطيط لتدقيق الإستثمارات العقارية:

١. فهم طبيعة وحجم الإستثمارات العقارية.
٢. قانونية النشاط الإستثماري.
٣. الأقسام أو اللجان التي تتولى إدارة الإستثمار.
٤. الجهات التي تتخذ القرارات الإستثمارية.
٥. نظام الرقابة الداخلية.
٦. إجراءات تحليلية تخطيطية / تحليل مالي .
٧. مقارنات أداء.
٨. المخاطر المرتبطة بالإستثمارات العقارية.
٩. السياسات المحاسبية.
١٠. تقرير المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.
١١. إختيار عينة التدقيق.
١٢. إعداد برنامج تدقيق.

المخاطر التي تظهر خلال مرحلة التخطيط

- حجم الإستثمار العقاري يتزايد على حساب النشاط الرئيسي للشركة.
- لا يوجد سند قانوني للإستثمار العقاري.
- لا يوجد جهة تتولى إدارة ومتابعة الإستثمارات.
- إجراءات الرقابة الداخلية غير موجودة أو غير فعالة، بما في ذلك دور وحدة الرقابة الداخلية. (البيئة الرقابية / الأنشطة الرقابية / المخاطر / المعلومات والاتصال / المراقبة)
- نتائج التحليل المالي أظهرت مشاكل سيولة أو عدم كفاءة.
- مقارنات الأداء تظهر اتجاهات سلبية للإستثمار.
- الأوضاع الإقتصادية والسياسية سوف تؤثر على الإستثمار.

تنفيذ التدقيق

- إجراءات تحليلية تنفيذية
- فحوصات مستندية / يتم تنفيذ برنامج التدقيق المبني على تأكيدات (أهداف) تدقيق حساب الإستثمارات العقارية وتعد ورقة عمل ملف جاري تتضمن إجراءات تحقق أهداف تدقيق الحساب وهي:
 1. الإكمال / التأكد من أن جميع المعاملات المالية التي جرت خلال العام مدرجة بالبيانات المالية.
 2. الحقوق والإلتزامات / جميع الممتلكات الإستثمارية مملوكة أو تخص المنشأة.
 3. القياس والدقة / أسلوب القياس يتوافق مع متطلبات المعايير.
 4. الوجود / موجودة بتاريخ إعداد البيانات المالية.
 5. العرض والإفصاح / جميع المعلومات والإفصاحات الواجب عرضها بموجب المعيار.

إعداد
منذر النبر

مدير وحدة الرقابة الداخلية

المصطلحات الرقابية المعدة من قبل لجنة المعايير المهنية والرقابية في المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

(إضبط على المصطلح الرقابي أدناه لإظهار التعريف الخاص به)

تم بحمد الله

نشكر لكم حسن إهتمامكم و دعمكم لنا
و نستقبل أي إستفسارات أو مقترحات أو ملاحظات
على إيميل رئيس قسم الدراسات و الأبحاث

GHADA.SOUTARI@AB.GOV.JO